المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
Political Institute For The Preparation Of Youth Leaders

أثر الاستثمار السياحي الأردني على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني خلال عام 2018-2020

لجنة المالية والاستثمار
مشروع البرلمان الشبابي
٢٠٢١

إعداد :

- أحمد فواز
- الجميل عودة
- أماني السرحان
- بيداء القاضي
- محمود أبو زريق
- يزن أبو حسن

وزارة الشباب
قراراتنا... مستقبلنا

المعهد السياسي لاعداد القيادات الشبابية – وزارة الشباب
www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي

تم إعداد ورقة السياسات هذه ضمن مشروع البرلمان الشبابي الأردني التابع للمعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية بجهد من لجنة المالية والإقتصاد والإستثمار بهدف التعرف على الدور التنموي للاستثمارات السياحية في الأردن، من خلال التطرق إلى واقع الاستثمار السياحي في الاردن، وأثره على كل من الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ومستوى التشغيل خلال الفترة الممتدة من 2019 -2020، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالإستثمار السياحي، وعرض لواقع الاستثمار السياحي في الأردن، وآثاره التنموية على بعض المؤشرات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض حجم المشاريع السياحية في الاردن المستفيدة من قانون الاستثمار في عام 2020 بنسبة (62.4%) مقارنة مع عام 2019، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، كما أن الحكومة الاردنية لا زالت بحاجة الى العمل بفاعلية اكبر لتنشيط القطاع السياحي بالأردن , حيث لا زالت الشركات السياحية تقوم بهذا الدور نيابة عن الحكومة الاردنية علما بان هناك اكثر من (55) مهنة ترتبط بالسياحة.

كما توصلت الدراسة الى ان الاردن حسب تقرير تنافسية السياحة والسفر للعام 2019 قد احتل المركز (84) من أصل (140) دولة وردت في تقرير العام 2019، متراجعًا (9) مراكز عن العام 2017 .

وتقترح الورقة مجموعة من السياسات العامة الممكن تطبيقها من قبل وزارة السياحة والآثار والشركاء، أهمها عمل غرفة سياحة في الاردن لتبني القضايا السياحية وتشكيل مظلة رئيسية لجميع الامور التي تخص المكاتب السياحية في الاردن.[1]

المقدمة

يعد القطاع السياحي من القطاعات التي تَلقى اهتماماً كبيراً من قبل مختلف الدول في الوقت الحاضر، نظراً للموارد الكبيرة التي تجنى منها، وقلة التكاليف المرتبطة بها، لذا تم الاهتمام والعمل على تطوير وترقية الاستثمار السياحي، الذي يُؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول عامة والنامية منها خاصة، وهذا من خلال مساهمته في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، ولقد أصبحت دول كثيرة تعتمد في إيراداتها العامة على مداخيل القطاع السياحي لتغطية أوجه الإنفاق المتعددة بها.

ونظراً لطبيعة الموقع الجغرافي للأردن وباعتباره شاهد على الحضارات التاريخية القديمة، يتميز قطاع السياحة فيه بتنوع مجالاته الأثرية والدينية والعلاجية فهو يعتبر مقوماً أساسياً لجذب الاستثمار ورفد خزينة الدولة بالإيرادات من خلال الضرائب والرسوم، فساهم قطاع السياحة بحوالي (13%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 ويشغل الاستثمار السياحي العديد من القطاعات كالمقاولات وصناعة الأثاث والصناعات الغذائية وغيرها، ولكن بشكل عام مازالت الاستثمارات السياحية في الأردن ذات طابع تقليدي حيث نفتقد الى الاستثمار في السياحة العلاجية والتعليمية فضلا عن سياحة المؤتمرات والمعارض والسياحة الرياضية. [1]

وعند تقييم مدى كفاءة قطاع السياحة بشكل عام والاستثمار في نفس القطاع بشكل خاص، نجد بأن قطاع السياحة عانى في السنوات الأخيرة من هزات متعددة كان أهمها الحركات الشعبية الاحتجاجية العربية التي اجتاحت المنطقة في عام 2011 وكان لها تأثير مباشر على قطاع السياحة.

وبتسليط الضوء على التحديات التي يشهدها هذا القطاع نلاحظ بأنه في عام 2016 أظهرت التقارير الدولية والأرقام الرسمية استمرار تأثر الاقتصاد الأردني بشكل عام نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها المنطقة بالأخص في سوريا والعراق

، حيث كان للإجراءات والقيود المتخذة كإغلاق الحدود تأثير سلبي على كل من قطاعي السياحة والتجارة مما أدى ذلك الى بروز مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي. [2]

وبالنظر إلى عوائد السياحة بشكل كلي في عام (2017) نلاحظ بأنها بلغت نحو (4.6) مليار دولار بالمقارنة مع (4.1) مليار دولار لعام (2016)[3] مما يدل على تأثر قطاع السياحة في عام (2016) ووجود تحسن في العام الذي يليه بشكل طفيف، ومن ناحية أخرى أظهرت وزارة السياحة في عام 2018 إحصاءات ايجابية تتعلق بالفرص الوظيفية التي يشغلها هذا القطاع حيث يوفر حوالي (50,459) وظيفة مباشرة وأكثر من (150.000) وظيفة غير مباشرة (وزارة السياحة الأردنية، 2018)، حيث بلغ عدد المنشآت في قطاع السياحة نحو (2,933) في مختلف مناطق المملكة. [4]

ولكن في السنوات الأخيرة عانى هذا القطاع من تداعيات جائحة كورنا وتكبد خسائر فادحة نتيجة لإغلاق الحدود في جميع أنحاء العالم، واغلاق المطارات، وتفشي الفيروس بشكل كبير في جميع أنحاء العالم وخصوصا في الأسواق المصدرة للسياحة الدولية.[5]

المحتوى البحثي

يعدُ القطاع السياحي من القطاعات التي تلقَى اهتماماً كبيراً من قبل الدول المتقدمة والنامية على السواء في الوقت الحاضر، وهذا للموارد الكبيرة التي تجنُى منها، وقلة التكاليف المرتبطة بها، ولأهداف كثيرة تحقُقها على الفرد والمجتمع والدولة ككل، لذا تم الاهتمام والعمل على تطوير و ترقية الاستثمار السياحي، الذي يؤدُي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول عامة و النامية منها خاصة، و هذا من خلال مساهمته في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير مناصب الشغل، و لقد أصبحت دول كثيرة تعتمد في إيراداتها العامة على مداخيل القطاع السياحي لتغطية أوجه الانفاق المتعددة بها ، و في ظل الأوضاع الراهنة و في مقدمتها انخفاض أسعار البترول ، تسعى الاردن إلى تطوير القطاع السياحي الذي يعتُبر كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمسايرة التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة .

- للإلمام بأهم جوانب هذه الورقة تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء ، يتطرق الجزء الأول إلى الاطار النظري للاستثمار السياحي بينما يتناول الجزء الثاني واقع الاستثمار السياحي في الاردن ، فيما يتعرض الجزء الثالث و الأخير إلى أهم الآثار التنموية للاستثمار السياحي على الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي و ميزان المدفوعات و خلق مناصب الشغل.

أولا : الاطار النظري للاستثمار السياحي:

1- مفهوم وخصائص الاستثمار السياحي:

1-1- مفهوم الاستثمار السياحي:

يعرُف الاستثمار السياحي على أنه: "استغلال للموارد الطبيعية، من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك، بما فيها الترويج والإعلام، لتأمين استدامة هذه المواقع واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويرها" .i

ومفهوم الاستثمار عند دارسي اقتصاديات السياحة يشمل : "تقييم المشروعات، أو دراسات الجدوى للمشروعات، من حيث التوقعات لكل من النفقات العامة والايرادات ،وتقدير الارباح المتوقعة أو معدل العائد على الاموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة الجدوى أمر حيوي ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشروعات سياحية".ii

أن مفهوم الاستثمار السياحي، يعني الاستثمار في أحد المشاريع التي يُعطيها قطاع السياحة، والمجالات التي يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي عديدة، وتشمل الاستثمار في المقومات والامكانات الرئيسية لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها في محورين رئيسيين هما

- الاستثمار في التجهيزات السياحية ،و التي تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية، وتتمثل عموماً في ثلاثة قطاعات خدمية هي خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية، خدمات النقل و خدمات الاتصالات.
- الاستثمار في مجال الثروة السياحية، ويتركز بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده، المتمثلة في مواقع التراث الثقافي و مواقع التراث الطبيعي.

1-2- خصائص الاستثمار السياحي : للاستثمار السياحي خصائص عديدة تختلف من منطقة لأخري ومنها نذكر:
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وذلك يعتمد على العملة الصعبة ، فالأطعمة والمشروبات والعمالة تتطلب الاستيراد لكي تتوفر على درجة عالية من الجودة وبتكنولوجيا متقدمة.
- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية أو الرأسمالية.
- فترة استرداد المشروع تكون قصيرة.
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل.
- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى، سواء مشروعات بنُية أساسية أو غيرها، فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات الأخرى، فهو يعتمد اعتماداً كلي اً وأساسيا على القطاعات الأخرى مثل قطاع) الزراعة ، الصناعة....الخ).
- الاستثمار السياحي يحتاج إلى قدر كبير من التمويل.

1-3- تصنيفات الاستثمار السياحي:

يمكن تصنيف الاستثمار السياحي الى خمسة انواع هي:
- حسب القائم بالاستثمار: و في هذا الإطار نجد إما استثمار فردي أو استثمار حكومي أو مشترك.
- حسب جنسية المستثمر : ووفق هذا المعيار نجد إما استثمار سياحي محلي، أو استثمار سياحي أجنبي.

- حسب المعيار الجغرافي : و حسب هذا المعيار فقد نجد الأصناف التالية : استثمار سياحي محلي، استثمار سياحي دولي أو استثمار سياحي اقليمي.
- حسب المدة: وفق هذا المعيار تصنف الاستثمارات السياحية إلى : استثمارات سياحية طويلة الاجل، استثمارات سياحية قصيرة الأجل و استثمارات سياحية موسمية.
- حسب سرعة تحقيق العائد: حيث تصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى استثمارات سياحية ذات عائد سريع و استثمارات سياحية ذات عائد بطيء.

2- أهمية و مكانة الاستثمار السياحي في الاقتصاد:

2-1- الأهمية الاقتصادية المباشرة للاستثمار السياحي : تتمثّل هذه الأهمية فيما يلي:

أ- تحسين ميزان المدفوعات : و يتم ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية في الدولة، متزامناً مع ما تحصل عليه من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية، وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي .

ب - زيادة الدخل الوطني : القطاع السياحي كأي قطاع أخر له دوره الفعال في تكوين الدخل الوطني، و يختلف هذا الدور بحسب حجم و أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، إذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، فالأجور التي تدفع للعاملين بها، الأرباح والدخول التي تتحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى، إنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي، والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة و الناتج الوطني للدولة.

ج - توفير مناصب الشغل : يستوعب القطاع السياحي أعداد كبيرة من العمالة، لأن معظم خدماتها لا يمكن أن تؤدى إلا من خلال العنصر البشري، حيث لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات، و يختلف أثر الاستثمار السياحي على العمالة وفقا للأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني، و أهميته كقطاع إنتاجي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى.

د- نقل التكنولوجيا : إن السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول في مشروعات سياحية ، يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي.

ه- تمويل ميزانية الدولة : يمكن للاستثمار السياحي تمويل الميزانية العامة للدولة بإحدى الطرق التالية:

- الإيرادات المتحققة للمنشآت السياحية التابعة للقطاع العام، إذ أن الحكومة في العديد من المجتمعات النامية هي المالكة أو المشرفة على المنشآت السياحية و التي تعمل لحسابها، و بالتالي فإن الإيرادات التي تحقّقها تلك المنشآت السياحية سوف تكون من الطبيعي إيراداً لميزانية الدولة.
- الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها في القطاع السياحي المختلط، إذ أن المنشآت السياحية التابعة للقطاع المختلط تمتلك من قبل الحكومة و الأفراد معاً ، لذا فإن للحكومة حصة من الإيراد المتحقق تذهب لميزانيتها.
- كما أن الاستثمارات السياحية تمول ميزانية الدولة عن طريق الضرائب التي تفرض عليها، وهذا النوع من التمويل يتحقق من جميع الأنظمة الاقتصادية.

2- 2- الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي : إن الدخل المتولد عن الاستثمار في النشاط السياحي لا تتوقف أثاره عند حدود القطاع السياحي وإنما تمتد إلى بقية القطاعات الأخرى ، و بالتالي تتمثل الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي فيما يلي:

أ- تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (المضاعف): يقصُد بذلك أن الاستثمار السياحي يحقّق دخلاً يؤدي إلى زيادة دخول العاملين فيه، وهؤلاء العاملين سوف ينفُقون دخولهم على تلبية طلباتهم الاستهلاكية، و هذا الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع دخول آخرين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية والتوسع في إنشائها، حيث يقيس المضاعف التغير الناتج عن زيادة الاستثمار في كل من الدخل و الإنتاج .

ب- تطوير البنى التحتية : إن الطلب على السياحة يتطلب توفير مجموعة من الهياكل القاعدية، والتي يجب أن تكون مواكبة لمختلف التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

ج- زيادة فرص الاستثمار :مما لا شك فيه أن المشروعات السياحية من أكثر الاستثمارات جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب و المحليين، حيث تتعدد مجالات الاستثمار السياحي كأماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء و السياحة العلاجية، وكذلك أماكن الترفيه و اللهو، المسارح و دور السينما، المراكز الرياضية، المطاعم و الكافيتريات.

د- تغير المستوى العام للأسعار : في أي نشاط اقتصادي يتحقق التضخم النقدي عندما يتخلف العرض عن الطلب، و هذا ما يحدث في النشاط السياحي خاصة في موسم الذروة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات السياحية والسلع الأخرى التي يقبل السياح على شرائها.

ثانيا- واقع الاستثمار السياحي في الاردن

1- البيئة الاستثمارية السياحية في الاردن :

1-1- التشريعات القانونية المنظمة للاستثمار السياحي في الاردن : من أهمها

- قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988 وتعديلاته، والانظمة الصادرة بموجبه.
- القانون المعدل لقانون الجمارك رقم (33) لسنة 2018 والقانون المعدل رقم (10) لعام 2019.
- قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (38) لسنة 2018 ، وتعديلاته.
- قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994، وتعديلاته.
- قانون الرقابة والتفتيش على الانشطة الاقتصادية رقم (33) لسنة 2017 وتعديلاته، والانظمة الصادرة بموجبه.
- قانون معدل لقانون مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (21) لسنة 2019.
- قانون الاعسار رقم (21) لسنة 2018.
- قانون الاستثمار رقم (30) لعام 2014 وتعديلاته، والأنظمة الصادرة عنه.
- قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم 32 لسنة 2000، والأنظمة الصادرة بموجبه.

- قانون سلطة اقليم البترا التنموي السياحي رقم (15) لسنة 2009، وتعديلاته.

2-1- خصائص الاستثمارات السياحية في الاردن :

تتلخص خصائص الاستثمارات السياحية في الاردن في النقاط التالية:ix

- يستطيع أي شخص طبيعي او معنوي مقيم او غير مقيم الاستثمار في المجال السياحي.
- يعتبر استثمارا سياحيا كل استثمار في الانشطة التي تقوم به المؤسسات التي تقوم باستقبال الزبائن وايواءهم، مع تقديم خدمات اضافية لهم من اطعام ونقل من المؤسسات الفندقية، المنتجعات السياحية، والمنتجعات الصحية، والمياه المعدنية بالإضافة الى الحرف والصناعات التقليدية.
- يمكن تصنيف الاستثمارات السياحية الى صنفين : مباشرة ويضم كل من المؤسسات الفندقية، المنتجعات السياحية، والحمامات المعدنية، واستثمارات غير مباشرة كالمطاعم والحرف ومراكز التسويق.
- تشمل الاستثمارات السياحية انشاء مشروع جديد او تعديل مشروع قديم او توسيعه او ترميم او اعادة هيكلة لمشروع قديم.

ثالثا : مقومات و معوقات الاستثمار السياحي في الاردن:

3-1- مقومات الاستثمار السياحي في الاردن :

هناك الكثير من مقومات الاستثمار السياحي في الاردن نذكر منها:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.
- تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الارباح، وتوفر المشروعات السياحية ذات الجدوى الاقتصادية.

2-3- العوائق المالية للاستثمارات السياحية في الاردن :

- نظام مالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلبات المستثمرين، بحيث هناك صعوبات في العمليات الجارية (تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة)
- نقص رؤوس الأموال الأجنبية.
- ربط الشركات والمكاتب السياحية بكفالات بنكية كبيرة (250000) دينار واجبار الشركات على توفير حافلات عدد (7) كبيرة ومثلها متوسطة و (6) صغيرة بالإضافة الى اجبار المكاتب والشركات السياحية على دفع بدل اشتراك سنوي للحكومة مقداره (26000) الف دينار سواءا عملت هذه الشركات او لم تعمل .
- كذلك من المعيقات الاخرى التي تواجه المكاتب السياحية بالأردن غياب العدالة ومثال ذلك ان شركة جت التي تساهم فيها الحكومة تملك حوالي (٢٦٠) حافلة تتقاضى منها هيئة تنشيط السياحة نفس الرسوم التي تتقاضها من المكاتب والشركات السياحية الصغيرة.
- تقسيم الشركات والمكاتب السياحية الى فئات فالشركات المرخصة كمكاتب شركات حج وعمرة تمنع من العمل في مجال السياحية الصادرة او الوافدة او في مجال بيع التذاكر .ونتيجة للقيود التي تضعها هيئة تنشيط السياحة على المكاتب والشركات السياحية دفع هذه الشركات في عام 2017 الى الاستعانة بالحافلات العمومية المشغلة على الخطوط الداخلية في الاردن
- عدم وجود مسح شامل للمناطق السياحية في الاردن وعدم قيام هيئة تنشيط السياحة بتدريب الموظفين حيث ان كل شركة ومكتب تعتمد اعتمادا كاملا على جهودها الشخصية في الترويج للمناطق السياحية بالإضافة الى عدم وجود فنادق في بعض المناطق السياحية المهمة في الاردن كعجلون مثلا , في حين نجد ان في تركيا مثلا تقوم وزارة السياحة بعقد من 4-5 مؤتمرات في المناطق السياحية المستهدف انعاشها ويتم دعوة وكلاء السياحة والسفر الى تلك المناطق على نفقة الحكومة مقابل قيام الوكلاء بالترويج لهذه المناطق المستهدفة

- ارتفاع رسوم دخول المناطق السياحية والفنادق في الاردن فعلى سبيل المثال تبلغ كلفة رسم دخول البتراء ٥٠ دينار اردني وهذا رسم مرتفع بالنسبة للسائح ناهيك عن ارتفاع اسعار الفنادق في حين نجد انه في تركيا ومصر تكون اسعار الاقامة والفنادق ودخول المناطق السياحية اقل من ذلك بكثير لذلك يتجه السياح في الاردن الى هذه الدول للسياحة .

- تعامل الفنادق في الاردن مع اسعار الاقامة بطريقة البورصة حسب العرض والطلب حيث نجد ان الاسعار تتقلب يوميا في حين نجد ان الفنادق في شرم الشيخ تقدم اسعار الاقامة على شكل جدول شهري .

- افتقار بعض المواقع السياحية في الاردن الى بعض الخدمات الضرورية فعلى سبيل المثال تعتبر قلعة الكرك من اهم المواقع السياحية في الاردن الا انها تفتقر الى بعض الخدمات ومثال ذلك عدم توفر دورات المياه .

نتائج الدراسة :

1. انخفض حجم المشاريع السياحية في الاردن المستفيدة من قانون الاستثمار في عام 2020 بنسبة (62.4%) مقارنة مع عام 2019، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا.

2. مساهمة السياحة في الاردن بما نسبة (19.2%) من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2018، وانخفضت لتصل إلى (16.3%) منه في العام 2019 العالمية، ثم استمرت بالانخفاض في العام 2020 إلى ما نسبته (4.7%)، جرّاء جائحة فيروس كورونا المستجد.

3. احتل الاردن بحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر للعام 2019 المركز (84) من أصل (140) دولة وردت في تقرير العام 2019، متراجعًا (9) مراكز عن العام 2017 .

4. الحكومة الاردنية لا زالت بحاجة الى العمل بفاعلية اكبر لتنشيط القطاع السياحي بالأردن , حيث لا زالت الشركات السياحية تقوم بهذا الدور نيابة عن الحكومة الاردنية علما بان هناك اكثر من 55 مهنة ترتبط بالسياحة.

5. القطاع السياحي بالأردن يعاني من العديد من المعيقات التي تؤثر بشكل كبير على صناعة السياحة بالأردن .

6. القطاع السياحي في الاردن لا زال مهمشا وان قيادة هذا القطاع يقع على عاتق الشركات والمكاتب السياحية بالرغم من عدم قدرة هذه الشركات على بناء قطاع سياحي حقيقي في الاردن.

7. توفر في الاردن إمكانات سياحية هائلة تؤهلها لأن تكون قطب سياحي بامتياز ،إلا أن استغلال هذه الأخيرة يبقى دون المستوى المطلوب بسبب الاهتمام المتأخر بهذا القطاع.

8. الوصول لتنمية سياحية مستدامة في الاردن يتطلب تظافر جهود كل الأطراف، من الدولة و الجماعات المحلية و المتعاملين الاقتصاديين و المجتمع المدني.

9. لا يزال قطاع السياحة في الاردن يعاني من مشاكل انعكست سلباً على جودة الخدمة التي من شأنها أن تميز المنتوج السياحي و تدخله سوق المنافسة.

10. القطاع السياحي ليس له دور في التنمية الاقتصادية في الاردن وتأثيره ضئيل.

11. القطاع السياحي يؤثر سلباً على رصيد ميزان المدفوعات فقيمة النفقات السياحية دوما اكبر من الايرادات السياحية خلال فترة الدراسة.

12. يساهم الاستثمار السياحي في الاردن في توفير مناصب الشغل وبالتالي تقليل من حدة البطالة.

تحليل وخيارات السياسة

الخيار\البديل الأول : توحيد الإجراءات السياحية وجمع القطاع السياحي تحت مظلة إجرائية واحدة

الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
توحيد الاجراءات السياحية وجمع القطاع السياحي تحت مظلة اجرائية واحد	-عمل مقابلات مع الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لاخذ توصيات في اعداد مقترح قانون قانون انشاء انشاء الغرفة السياحية - تقديم مقترح قانون انشاء الغرفة السياحية لمجلس النواب لتمر في المسار التشريعي	مجلس الأمة(لجنة السياحة) وزارة السياحة والاثار هيئة تنشيط السياحة جمعية وكلاء السياحة	جود غرفة سياحية تسهيل الإجراءات على المستثمرين ويقلل الوقت وضمان سير الإجراءات بشكل أفضل وتخفيض الرسوم بالإضافة الى توفير فرص عمل في غرفة السياحة لكن يزيد العبء على الموازنة من خلال تخصيص بند في الموازنة العامة لها الا ان فائدة وجودها اكبر من تكاليفها

الخيار/البديل الثاني: تشجيع السياحة الداخلية لتنشيط زيارات المواقع السياحية المحلية.			
الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
توجيه المواطن للسياحة الداخلية.	- تخفيض رسوم الدخول للمواقع السياحية - عمل صيانة دورية لمرافق المواقع السياحية - عمل حملات دعائية للمواقع السياحية المحلية - تنظيم رحلات مدرسية وجامعيه	اللجنة السياحية في مجلس النواب وزارة السياحة والاثار مجلس الوزراء وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي هيئة تنشيط السياحة والوكلاء اصحاب الفنادق	تحويل السياحة للمواطن من الخارجية الى الداخلية ليصبح الإنفاق السياحي موجه الى الداخل وتنشيط عجلة الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال دعم قطاع النقل والفنادق والتجاري والمرافق السياحية وتعميق قيم الولاء والانتماء للوطن والتعرف على التراث والعادات والتقاليد وتقليل نسبة الجريمة من خلال توفير فرص العمل للشباب

و على ضوء النتائج اعلاه يمكن أن نقُدم بعض التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- تذليل الإجراءات والقوانين المتعلقة بالاستثمار السياحي.
- إنشاء صناديق وبنوك متخصصة لتمويل الاستثمار السياحي.
- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تطوير الاستثمار السياحي.
- توفير تسهيلات للاستثمار السياحي الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر.
- بناء وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، لأنها ضرورية لتطور الاستثمار السياحي وجلب الاستثمار الاجنبي.
- امكانية التوجه نحو التمويل الاسلامي للمشاريع الاستثمارية السياحية حيث تتميز بالمرونة وامكانية تطوير واستحداث منتجات مالية إسلامية متنوعة.

المراجع

1. دائرة الاحصاءات العامة
2. مقابلة شخصية مع (اسماعيل حماد مدير لشركات سياحية في الاردن والمغرب)
3. مقابلة شخصية مع(هيئة تنشيط السياحة)
4. استعادة الفرص الضائعة في السياحة. pdf
5. مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2017، منتدى الاستراتيجيات الأردني http://jsf.org/sites/default/files/AR%20-%20JSF%20Investors%E2%80%99%20Confidence%20Survey%20-%20November%202017%20.pdf
6. دراسة تقييمية لأثر السياحة على المجتمع المحلي بالتطبيق على عجلون بالمملكة الأردنية الهاشمية، Page 328 of (ekb.eg)
7. الفجوة بين جانبي العرض والطلب في قطاع السياحة، المركز الوطني لادارة الموارد البشرية
8. التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام 2019 ، https://www.ammanchamber.org.jo/UploadedFiles/2020125103152.pdf
9. السياحة دراسة عن القطاع، هيئة الاستثمار الأردنية، https://www.jic.gov.jo/wp-content/uploads/2019/11/Tourism-Sector-Profile1.pdf